الفصل السابع

التفسيرات الموضوعية (الاجتماعية) للانحراف والجريمة

يفسر المنظور الموضوعي حدوث الانحراف والجريمة في ضوء المسببات الاجتماعية والثقافية، واعتبار الفرد ما هو إلا نتاج اجتماعي يتأثر بما يحيط به من الظروف البيئية التي يعيش فيها، وإن اختلف علماء الاجتماع فيما بينهم في بعض الأمور كما سيتضح في هذا الفصل، إلا أنهم يجمع بينهم عامل مشترك هو أن السلوك الإنساني معطى اجتماعي.

أولا: نظرية الصراع الثقافي

The Theory of Culture Conflict

يعتبر سيلين هو أول من أسس نظرية «الصراع الثقافي»، وترتكز هذه النظرية على فكرة مؤداها أن الصراع الثقافي يحدث لوجود ثقافات متعددة في المجتمع، بعضها يسمح بسلوك ما والبعض الآخر يمنعه، ومن هنا تكون معدلات الجريمة والانحراف ما هي إلا انعكاسات للتباين الثقافي والقيمي بين الجماعات الأولية التي ينتمي إليها أفراد تلك الجماعات البشرية، والتي يتحتم على كل فرد أن يلتزم فيها بالمعايير السلوكية التي تحددها الجماعة وذلك مقابل انتمائه لها، وكلما تعددت تلك الجماعات (مثلا: جماعة الأسرة، جماعة المدرسة، جماعة العمل، جماعة اللهو، إلى آخره) التي ينتمي إليها الفرد

ازدادت المعايير التي يطالب الفرد بالالتزام بها. ويؤدي بالتالي هذا التباين في المعايير إلى انعدام فرص الانسجام بين المعايير السلوكية لتلك الجماعات، فيحدث صراع داخلي لديه يجعله يتخلى عن بعض تلك المعايير، ويؤدي ذلك بالتالي إلى الانحراف في نظر الجماعة التي تخلى عن معاييرها (ميزاب، ناصر ٢٠٠٥:١٤٨: هلال، ناجي ٢٠٠٢:٢٦٢).

إلا أنه لا بد من الوضع في الاعتبار - كما يذهب سيلين نفسه - أن مفهوم «الصراع الثقافي» وأسبابه ما زالا يشملهما الغموض (Sellin,T. 1938:58)، لذلك نجد اختلافات بين الباحثين في العلوم الاجتماعية حول تفسيراتهم لهذا الموضوع، فهناك من يعتبر الصراع الثقافي نتيجة «عملية النمو الثقافي - عملية النمو الحضاري». بينما يرى آخرون أنه صراعات عقلية أو تصادم بين القواعد القانونية، إلا أن أغلب الباحثين الذين يربطون بين انحراف الأحداث والصراع الثقافي يرون أن هذا الصراع يحدث نتيجة لانتقال المعايير السلوكية للمناطق الثقافية أو مناطق الثقافات الفرعية إلى أخرى، أو احتكاك هذه المناطق بعضها ببعض(Sellin,T. 1970:186).

غير أنه يمكن التمييز بين نوعين من الصراعات، أحدهما: ذلك الذي يحدث بين المعايير القانونية والمعايير الثقافية نتيجة عمليات النمو المجتمعية، وآخر هو ذلك الصراع الذي يحدث بين تلك المعايير نتيجة الهجرة، فالنوع الأول يمكن تعريفه بالصراع المعياري، بينما الآخر يمكن أن يعرف بالصراع الثقافي (Cressey, 1968:51).

وتذهب الدكتورة فوزية عبد الستار إلى أن مضمون الصراع الثقافي - والذي يعني التعرض والتضارب بين ثقافات معينة تتعلق خصوصا بقيم ومبادئ معينة تسود في إحدى الجماعات مع قيم ومبادئ أخرى - يتخذ مظهرين، مظهرا داخليا، ومظهرا خارجيا:

ويتمثل المظهر الداخلي في تعارض الثقافات والأفكار السائدة لدى مجموعات تعيش في مجتمع حضاري واحد، مثل: جماعة الأسرة وجماعة النادي وجماعة العمل، وقد تسود في كل من هذه الجماعات مبادئ تختلف عن تلك التي تسود في الأخرى، وتتعارض معها في الاتجاه، فينساق الفرد إلى السلوك الذي يرضي إحداها، وربما يكون هذا السلوك غير مشروع. ولعل أهم أخطر الصراعات الداخلية هو ذلك الذي ينشب بين مبادئ فرعية تسود في جماعة صغيرة فيترتب عليه إتيان السلوك المخالف للقانون. مثال لذلك جرائم الثأر التي ترتكب في بعض المناطق استنادا إلى مبادئ سائدة فيها لا تقبل هذا السلوك الإجرامي فحسب، وإنما تعتبره واجبا على أبناء هذه المنطقة (عبد الستار، فوزية ١٩٨٥:٥٠).

ويتمثل الصراع الخارجي في ثلاثة مظاهر:

أولا: الاستعمار: ومن سماته فرض المبادئ والقواعد السلوكية المتمشية مع مبادئ المستعمر على أفراد المجتمع الحضاري الذي يسيطرون عليه، مما يترتب عليه أن السلوك المتفق مع القانون - والذي كان سائدا قبل فرض مبادئ المستعمر - قد يصبح سلوكا إجراميا.

ثانيا؛ الهجرة: حيث تنتقل بواسطتها ثقافات ومبادئ المهاجرين وحضارتهم وسلوكهم إلى المنطقة التي يهاجرون إليها، وقد يكون من بين هذا السلوك ما هو غير مشروع وفقا لقانون الدولة التي هاجروا إليها، نتيجة اختلاف المبادئ السائدة في ظل كل من الثقافتين (عبد الستار، فوزية : ١٩٨٥).

وهنا يعتقد سيلين أنه عند دراسة الجريمة والانحراف يجب عدم الاقتصار على الأفراد الذين ارتكبوا الجرم فقط، بل لا بد من الاهتمام أيضا بدراسة معايير السلوك لمختلف الجماعات في المجتمع، وكيف تتصادم مع بعضها البعض. ويؤكد سيلين أن حالة كهذه في مجتمع ما هي التي تولد الصراع الثقافي، وبالتالي تؤدي للجريمة أو الانحراف.

وبهذا الخصوص يؤكد سيلين (١٩٣٨) أن تأثير الصراع الثقافي على السلوك الانحرافي يمكن أن يحدث نتيجة لحالتين: إما أن يكون هذا السلوك نتيجة لصراع نابع من داخل الفرد (عقلي أو نفسي)، أو أن يكون الصراع نتيجة انتقال جماعة ذات معايير مختلفة من السلوك إلى المجتمع المختلف ثقافيا، وهو المجتمع الذي ظهر فيه السلوك المنحرف، ورغم ذلك فإن الرأي الأكثر رجاحة بين الباحثين هو أنه عندما تهاجر جماعة إلى مجتمع آخر بالمعايير السلوكية التي اعتادت عليها، ستواجه مشكلات في بلد المهجر، حيث وجود اختلاف الثقافة والمعايير السلوكية عن الثقافة التي اعتادت عليها، حيث تصبح إمكانية انتهاك القواعد السلوكية قانونيا أكثر حدوثا، وذلك لعدم تعود المهاجر على ثقافة مجتمع المهجر.

ويذهب شوهمان (Shohman 1970:199-207) إلى أنه بتتبع دراسات متعددة اتضح أن معدلات الجنوح والجريمة بين الوافدين الأحداث كانت أعلى من معدلاتها بين السكان المواطنين والوافدين الأقدم استقرارا في تلك المجتمعات المدروسة. ويعتقد أن السبب يعود إلى أن الوافدين قد يكونون غير متكيفين مع أوضاعهم الجديدة، نظرا لعدم فهمهم للقواعد والمعايير السلوكية لبلد المهجر.

أما المظهر الثالث للصراع الثقافي كما تذهب الدكتورة فوزية عبد الستار (١٩٨٥) ، فيتمثل في الاتصال المباشر بين مواطني الدول المتجاورة في مناطق الحدود، فيؤدي ذلك إلى تعارض سلوك الأفراد المنتمين إليهما .

ومن جهة أخرى، تهتم هذه النظرية أيضا بمقارنة المجتمعات المتحضرة بالمجتمعات البدائية والريفية، ومدى تأثير كل منها على الأفراد الذين يقطنون تلك المجتمعات والمؤثرات التي تحيط بالفرد فيها. وترى أن الحياة في المجتمعات البدائية والريفية تتميز بالثبات والانسجام، ويعيش الفرد فيها بين ذويه وعشيرته في بيئة يسودها الأمان الكامل مطمئنا على حياته ومستقبله، حيث تعنى الجماعة بكافة مشكلاته واحتياجاته وكل ما يتعلق بها، كالمرض والكوارث والشيخوخة وغير ذلك. ويعيش أفراد تلك المجتمعات وفق نظام اجتماعي يقوم

على التعاون والتكافل بين الأفراد وعلى الاكتفاء الذاتي، وهم بذلك لا يلجؤون إلى جماعات خارجية لسد احتياجاتهم ويعيشون في عزلة عن المجتمعات الأخرى، ويؤدي ذلك إلى وجود نوع من الانسجام والترابط بين الأفراد وإجماعهم على الامتثال لأنماط معينة من السلوك، وهذا ما يفسر انخفاض نسبة الجرائم مقارنة بالمجتمعات المتقدمة طبقا لهذه النظرية.

إلا أن هذا الترابط والانسجام والإحساس بالاستقرار والأمان يكون حيث الأنماط السلوكية مقننة وواضحة، والذي نراه في المجتمعات البدائية والريفية لا نجده في المجتمعات المتحضرة، حيث يعيش الأفراد فيها عكس ذلك، فالفرد يواجه أشكالا متباينة من السلوك في بيئتيه الداخلية والخارجية. فهو عضو في أسرته والتي لها أسلوب معين من السلوك، كما أنه عضو في ناد أو مدرسة أو غير ذلك، وقد يكون لكل جماعة من هذه الجماعات أنماط متعددة ومتباينة من السلوك، وهذا التباين يؤدي إلى الصراع الذي قد يؤدي بالتالي إلى الانحراف (منصور والشربيني ٦٠-٥٨: ٢٠٠٣).

ثانيا: نظرية المخالطة المفارقة Differential Association

ونظرية المخالطة المفارقة أو التجمع التفاضلي، كما يطلق عليها بعض الباحثين، أو نظرية « اختلاط التجمعات المتباينة» كما يذهب الدكتور منصور الشربيني (٢٠٠٣) ، ظهرت في الثلاثينيات من القرن الماضي ل « إيدوين سوذرلاند Edwin Sutherlind، وترتكز هذه النظرية على فكرة مؤداها أن سبب الانحرافات السلوكية للأحداث لا يرجع في الدرجة الأولى إلى الصراع الثقافي، ولا لنقص في الإمكانيات، وإنما يرجع إلى عملية التعلم (ميزاب ١٤٩: ٢٠٠٥). كما تقوم هذه النظرية على مبدأ أن الجنوح ليس موروثا، ولكنه متعلم من خلال التفاعل، الذي غالبا ما يكون شفويا، مع مجموعات شخصية حميمة الصلات، والذي يشتمل أيضا على «اتصال الإيماءة». وأن عمليات التعلم لها بعدان: الأول: تقنيات ارتكاب الجريمة، التي تتراوح بين التعقيد والبساطة، والثاني: الاتجاهات

المعينة للدوافع، الحوافز، العقلانية والتوجهات.

ويصبح الشخص جانحا عندما يكون ميالا لاقتباس الكلمات اللفظية التي تشجع على انتهاك القانون أكثر من تلك الألفاظ التي ترفض انتهاكها. بمعنى أنه ليس من الضروري أن يكون الاختلاط مع من هم منحرفون لكي يقتبس الفرد منهم الانحراف، وإنما يكفي أن يستمع الشخص إلى عبارات ممن يختلط معهم، تتكلم بمفردات لغوية منحرفة، حتى لو حدث ذلك من أفراد غير منحرفين، وعملية الاختلاط هذه تتباين في قوتها من حيث التكرار والمدة والأولويات (Sutherland, E. 1960:74-80). وكلما زادت فترة اختلاط الفرد بهذه الفئة، كلما كانت درجة تأثره بالانحراف أقوى، كما أن الضغوط الاجتماعية التي يتعرض لها الفرد في مجتمعه وتضارب وتباين أنماط السلوك السائدة بين الجماعات المكونة لهذا المجتمع، لا يمكن إهمال دورها في المساهمة في السلوك الانحرافي (منصور ، عبد المجيد والشربيني ، زكريا ٢٠٠٣:٦٢).

وترى هذه النظرية أيضا أنه كثيرا ما يتم تعلم السلوك الجانح من الجماعات الضيقة (الأسرة والأنداد) وذلك عن طريق القدوة والاقتباس، ويبدأ الفرد بالتدريب على كيفية تعلم تقنيات ارتكاب الجنوح، وقد تكون هذه التقنيات مبسطة أو معقدة، وكذلك يتعلم كيفية توجيه الدوافع والميول والتفكير والاتجاهات نحو الانحراف (ميزاب، ناصر ١٤٩: ٢٠٠٥). ويتم ذلك - كما يذهب سوذرلاند - من خلال عمليات ذات مراحل متتابعة، حيث تؤدي كل مرحلة إلى المرحلة التي تليها، وهي:

- أن تعلم السلوك الإجرامي يتم خاصة داخل جماعة صغيرة تربط بين أفرادها روابط شخصية متينة.
- أن عملية التعلم تتكون من عنصرين: الأول فن ارتكاب الجريمة، والثاني توجيه الميول وتبرير التصرفات الخاصة بهذا السلوك.

- يصبح الشخص مجرمًا عندما تتغلب عوامل مخالفة النصوص القانونية على عوامل احترام هذه النصوص (ميزاب، ناصر ١٥٠:٢٠٠٥).

ويرى سوذرلاند أن هذه المراحل يمر بها كل أفراد المجتمع مجرمين وغير مجرمين، ولكن يصبح الشخص مجرمًا عندما يفتقد وجود نماذج سوية بدلا من النماذج الانحرافية، وبعبارة أخرى كل فرد يتشبع بثقافة الوسط المحيط، ونتيجة لذلك يعتبر الجريمة على أنها متأصلة في التنظيم الاجتماعي، وهي بذلك تعبر عن طبيعة هذا التنظيم في نظره (نفس المرجع ونفس الصفحة).

ومن الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية أن سوذرلاند Sutherland قد حاول تفسير أنواع مختلفة من الانحرافات السلوكية بصورة موسعة، ولكنها بنظرية واحدة، وفي غاية التبسيط وهي من العمومية والتعبيرات الفضفاضة التي يصعب قبولها أو رفضها (ويليامز Williams 1982:140).

إضافةً لذلك ينتقد الدكتور سمير نعيم هذه النظرية، وكذلك نظرية الصراع الثقافي؛ لكونهما تبحثان عن سؤال «كيف يتم تعلم السلوك المنحرف، وليس: لماذا يصبح المنحرف منحرفا». ويعتبر هذه التفسير قاصرا، وفيه تهرب من محاولة التوصل للأسباب الحقيقية للمشكلة والتي تكمن في النظام الاجتماعي والاقتصادي. بينما هم يرون أن الجريمة تنتشر في أماكن معينة أو بين جماعة معينة، أي أن السلوك الإجرامي ينتشر بين الزنوج وبين الفقراء؛ لأن ثقافتهم إجرامية، وهذا التفسير لا يعدو كونه تفسيرا عنصريا طبقيا على حد قوله (١٦٣:١٩٨٥).

لكن الدكتور سمير نعيم وجد الإجابة الشافية عند دراسته عن مشكلة انحراف الأحداث في كاليفورنيا بالولايات المتحدة، من خلال إجراء مقابلة مع صبي زنجي فقير الذي قال:

«هل تعرف كل أولئك الناس البيض الأثرياء الذين يسكنون القصور الفاخرة على روابي المدينة؟ إنهم يحيون حياة كلها راحة ونعيم، فلديهم النقود ولديهم

الملابس. والولد الأبيض الذي في مثل سني هناك يحصل على كل شيء يريده، فلديه حمام للسباحة، ولديه عربة فاخرة، وحين ينجح في الامتحان تشتري له أمه شيئا فاخرا، أما الأخ (أي الزنجي مثله) فما الذي لديه؟ ليست هناك وسيلة أخرى أمامه يحصل بها على أي شيء يريده سوى أن ينتزعه انتزاعا بالقوة، يعني يسرق أو يسطو على منازل الأغنياء، أو يقطع الطريق، أو يعمل قوادا. وبينما يحصل الولد الأبيض الذي يعيش هناك على مصروف أسبوعي فإن المصروف الوحيد الذي يمكن أن يحصل عليه الزنجي من أمثالنا هو ما يسرقه، وربما يضطر إلى القتل من أجله» (نفس المرجع ص ٢٦٤).

ثالثا: نظرية اللامساواة الاجتماعية (اللامعيارية)

ظهرت هذه النظرية في مطلع الثلاثينيات على يد علماء الاجتماع الأمريكان، الذين اهتموا بحالة «اللامساواة الاجتماعية» التي كانت سائدة في المجتمع الأمريكي، وكان روبرت ميرتون Robert Merton »، من أهم هؤلاء العلماء (ميزاب، ناصر ١٥١: ٢٠٠٥). ويعتقد ميرتون أن معدلات ارتفاع الجريمة في المجتمع الأمريكي ما هو إلا انعكاس للموقف السائد الذي يمجد فيه المجتمع هدف النجاح الفردي، مثل تجميع الثروة والممتلكات، وفي نفس الوقت يقف عائقا أمام جزء من أفراد المجتمع عن تحقيق نفس الهدف. وهذا الموقف يجعل من هؤلاء الأفراد يسلكون سلوكا مخالفا لمعايير المجتمع الذي يوصد الباب أمام تحقيق أهدافهم (نعيم، سمير ٢٦٧:١٩٨٥).

وبحالة اللامساواة في إتاحة الفرص للوصول لأهدافهم بين الأفراد في المجتمع الأمريكي يضع ميرتون هذه النظرية تحت مفهوم اللامعيارية الذي قال به دور كايم، فالمجتمع في رأي ميرتون يمارس ضغوطًا دائمة على أفراده لرفع مستوى طموحاتهم، وفي الوقت نفسه يؤكد خطأ وعيب التخلي عن هذا الطموح، وهو ما يؤدي إلى انتشار أنواع من السلوك غير المقبول اجتماعيا (ميزاب ١٥١: ٢٠٠٥).

وقد كان دوركايم Durkheim، هو أول من تحدث عن اللامعيارية (انعدام

المعايير الأخلاقية)، وتفترض هذه النظرية أن انعدام المعايير الأخلاقية في المجتمعات الحديثة هي التي تؤدي إلى انتهاك الأخلاق، وذلك لأن المعايير التي كانت سائدة في المجتمع التقليدي قد تم تجاهلها، وفي نفس الوقت لم تستبدل بأخرى جديدة. وهنا يصبح الانحراف أو كل ما هو لاأخلاقي في المجتمع الأمريكي، ما هو إلا نتيجة غياب معايير واضحة تحدد سلوكيات الأفراد، وتميز بين كل ما هو سوي منها وما هو غير سوي في الحياة الاجتماعية. وطبقا لـ «دوركايم»، فإن وضعا كهذا من شأنه أن يؤدي بالناس إلى الشعور بالارتباك والحيرة والقلق، وبالتالي يمكن اعتباره أحد العوامل الاجتماعية التي تزيد من احتمال ميل الأفراد لأن يلجؤوا للانتحار (Thompson1985:91-115).

بمعنى آخر، فإن هذه النظرية - والتي تعرف بـ«الأنومي» Anomie عند دوركايم - ترجع انتشار الانحراف والجريمة في المجتمع إلى وجود حالة اللامعيارية (غياب المبادئ الأخلاقية)، متمثلا في اختلال السلوك وفقدان النظام الاجتماعي واضطراب القيم المنظمة للحياة. ويعتقد دوركايم وجود عدة عوامل تؤدي إلى حالة الأنومي هذه، وهي: فقدان السيطرة نتيجة غياب الإرادة على التأثير في المحيط الاجتماعي، وفقدان المعنى، وغياب الهدف الموجه للحياة، وفقدان المعايير الواضحة للحياة التي توجه سلوك الفرد، إضافة إلى الاغتراب الاجتماعي، أي الانفصال عن الأهداف المحددة ثقافيا، والاغتراب النفسي المتمثل في انفصال الشخص عن ذاته الحقيقية، مما يؤدي إلى الانسحاب والعصيان (التويجري، أسماء عبد الله ٢٠١١:٤٧).

ثم جاء روبرت ميرتون Robert Merton بعد ذلك ليطور فكرة دوركايم Durkheim عن اللامعيارية، فأشار في نظريته إلى السلوك المنحرف ككل بدلا من اقتصارها على مشكلة الانتحار، وأرجع انحراف السلوك إلى «انعدام التوازن في العلاقة بين الوسائل والهدف»، بمعنى وجود هدف ثقافي عام للنجاح المادي، مع وجود توزيع غير متساو للوسائل المسموح باتباعها للوصول لهذا الهدف، وفي

غياب معايير عادلة تحدد سلوك الناس بطريقة متساوية يتم تبني حلول بديلة أحيانا تكون غير شرعية (Giddens 1989:127).

وكانت رؤية ميرتون عن المجتمع الأمريكي كالتالي:

«إن المغالاة في والتركيز على أهمية تراكم الثروة كرمز للنجاح في مجتمعنا يؤثر سلبا على إمكانية السيطرة الفعالة لوضع أساليب منظمة مؤسسيا لكيفية اكتساب الثروة. وعندما يختل التوازن بين ثقافة هدف ما ودرجة الضوابط المؤسسية للوصول إلى الهدف، يؤدي ذلك إلى الكثير من الموبقات، مثل الاحتيال والفساد والرذيلة والجريمة وغيرها» (Merton1970: 241).

وكما يشير ميرتون، فإن كل أصناف السلوك المنحرف التي تحدث نتيجة تحديد طبيعة الوسائل المتاحة لبعض الأفراد دون غيرهم لتحقيق الأهداف التي يمجدها المجتمع، يصبح الوضع في مثل هذه الحالة مجرد «أعراض للفصام» بين الطموحات الموصوفة ثقافيا والأساليب المقررة اجتماعيا للوصول إلى هذه الأهداف (Clinard 1963:15-16).

وجدير بالذكر أن المعايير التي تحدد السلوك المنحرف تختلف من زمن لآخر ومن ثقافة لأخرى. وبناء عليه يرى ميرتون أن لكل بنية اجتماعية، عنصرين أساسين، هما الأهداف والمعايير، وبينما تكمن الأهداف في الآمال المشروعة التي يحددها المجتمع لأفراده، فإن المعايير تمثل مجموعة القواعد التي تحكم السلوك، وتضبط وسائل الوصول إلى الأهداف من خلال قنوات عديدة، وهنا توجد طرق مستحسنة أو مقبولة، كما توجد طرق أخرى مستهجنة أو غير مقبولة. وعندما يعطي المجتمع للأهداف وزنا مبالغًا فيه على حساب المعايير، تزداد الطرق المؤدية إلى تلك الغايات، ويسلك الأفراد الطرق الناجحة والسريعة التي توصلهم إلى أهدافهم، ولكن يكون ذلك على حساب السبل المشروعة التي يتم إهمالها؛ لأنها لا تحقق الهدف المطلوب بنفس السرعة وبنفس الدرجة، وبالتالي

ينتج عن ذلك انتشار النشاطات الجانحة للوصول إلى الهدف باستعمال أي وسيلة، حتى ولو كانت تتعارض مع المعايير الأخلاقية (ميزاب، ناصر ١٥٢: ٢٠٠٥).

وهذا يعني أن البناء الاجتماعي في المجتمع الكبير يمارس ضغوطًا على بعض الأشخاص تدفعهم إلى السلوك غير السوي، وأن السلوك الجناحي ما هو إلا نتيجة للتناقض بين الأهداف المحددة ثقافيا والوسائل التي تقرها النظم الاجتماعية لتحقيق تلك الأهداف، ويقول روبرت ميرتون(١٩٥٧): « إن المجتمع الأمريكي يضع النجاح كهدف لكل فرد، ويركز بشكل أكبر على الهدف وليس على الوسائل المشروعة لتحقيقه، وبالتالي فإن كثيرًا من الناس غير القادرين على تحقيق أهداف النجاح المادي عن طريق الوسائل المشروعة، يلجؤون إلى وسائل أخرى انحرافية لتحقيق تلك المكاسب، وينطبق ذلك بصفة خاصة على ذوي الدخل المحدود المزودين ثقافيًا بتطلعات النجاح، بينما هم محرومون من الفرص المتساوية لتحقيق تلك التطلعات....» (ميزاب، ١٥٣: ٢٠٠٥).

وبذلك نجد أن السلوك المنحرف عند ميرتون إذًا « هو نتيجة للأوضاع الاجتماعية المتناقضة التي تدعو من جهة إلى المبادرة واستغلال الفرص السانحة، ومن جهة أخرى لا توفر الوسائل الكافية للجميع بالمستوى نفسه لتحقيق الآمال المشروعة، خاصة الأمر الذي يسبب للفرد صراعا نفسيا ويشعره بالغبن وعدم توازن حيال هذه الازدواجية المتناقضة، مما يسقطه في الانحراف (ميزاب، ناصر ١٥٣: ٢٠٠٥).

وعندما يجد الأفراد أنفسهم غير قادرين على تحقيق أهدافهم المشروعة بالوسائل المشروعة، يلجؤون إلى البحث عن وسائل جديدة غير مشروعة يحققون من خلالها أهدافهم، وهذا في حد ذاته يشكل السلوك الانحرافي على شكل واسع (التويجري، أسماء عبد الله ٤٨:٢٠١١).

ويشرح ميرتون طريقة تكيف الأفراد في ضوء علاقتهم بين الأهداف الثقافية التي يحبذها المجتمع والوسائل أو الطرق المتاحة للوصول إليها، وذلك من خلال وضع « تايبولوجي» يتكون من خمسة أنماط للتكيف، كما هو مبين في النموذج التالي:

أنماط التكيف Mode of Adaptation	الأهداف Culture Goals	الوسائل Institutional Means
الامتثالي Conformity	+	+
الابتكاري Innovation	+	−
الطقوسي Ritualism	−	+
الهروبي Retreatism	−	−
المتمرد Rebellion	+	+

دلائل الإشارات في النموذج أعلاه:

(+) = الموافقة،(−) = الرفض، (+) = الرفض ومحاولة التغيير في آن واحد.

انظر: Vold,G. and Bernard, Th. 1986:190.

ولمزيد من معرفة هذه النظرية لا بد من شرح دلائل أنماط التكيف عند ميرتون، وهي كالتالي:

النمط الأول: الامتثالي: ويقصد به قبول الفرد للأهداف التي تحددها ثقافة المجتمع، مع قبوله للوسائل المشروعة اجتماعيا لتحقيق هذه الأهداف، وهذا النمط هو أكثر أشكال السلوك قبولا في معظم المجتمعات في العالم، كما أنه يمثل القوة الكامنة وراء استقرار تلك المجتمعات وانخفاض نسبة الانحراف فيها، ومع غياب الانسجام والقبول بين الأهداف والوسائل، يشعر أفراد المجتمع بالضغط

(الأنومي) الذي يحاولون التخلص منه باللجوء إلى أحد الأنماط الأربعة الأخرى، وهي:

النمط الثاني: الابتكاري: والذي يعني قبول الفرد الأهداف التي تحددها ثقافة المجتمع، وفي نفس الوقت يرفض الوسائل المشروعة لتحقيقها.

النمط الثالث: الطقوسي: ويمثل قبول الأفراد الوسائل المشروعة لتحقيق الهدف، ولكن دون وجود أي نوع من الأهداف.

النمط الرابع: الانسحابي: ويعني رفض كل من الأهداف والوسائل التي يقرها المجتمع، ومن هذه الفئة يأتي مدمنو المخدرات.

النمط الخامس: العصيان والتمرد: ويعني رفض كل من الأهداف والوسائل المشروعة لتحقيقها.

ويختلف السلوك الإجرامي طبقا لهذه النظرية باختلاف نوع التكيف لدى الفرد، ففي حين تنتشر جرائم السرقة بين الابتكاريين، فإن إدمان المخدرات يكون أكثر انتشارا لدى الانسحابيين، بينما تشيع جرائم تخريب الممتلكات ونشر الفوضى الاجتماعية لدى الثوار العصاة.

والنقطة الجوهرية في هذه النظرية هي أن السبب الرئيسي لهذه الانحرافات والجرائم يكمن في وجود خلل بنائي في المجتمع، وهي رد فعل فردي أو جماعي ناجم عن طبيعة الظروف الاجتماعية والثقافية السائدة، وعندما ينشأ الأفراد في جو ملائم يسوده الوفاق، وتجمع بينهم قيم وأهداف مشتركة تقل الضغوط عليهم، ويسلكون طرقا سليمة، تؤدي إلى تناقص فرص الانحراف والجرائم في المجتمع، وبعكس ذلك، عندما يتعذر اندماج الأفراد في مجتمعهم وتقل فرصهم في تحقيق أهدافهم، هنا يصبح وقوعهم في الانحراف والجريمة أكثر احتمالا. وباختصار فإن وجود أي خلل في البناء الاجتماعي يؤدي إلى وجود أشخاص غير متكيفين كليا

مع المجتمع، وتلك هي الفئة التي تجعل نسبة الجريمة أو الانحراف مرتفعة في المجتمع (التويجري، أسماء عبد الله ٢٠١١:٥٠).

رابعا: المنظور الإسلامي للانحراف والجريمة

يعتمد التفسير الإسلامي للانحراف والجريمة على ما أتى به القرآن والسنة النبوية، ويستند التفسير الإسلامي إلى الحديث الشريف الذي مفاده: «ما من مولود إلا ويولد على الفطرة» (صحيح البخاري عن أبي هريرة)، ويدل ذلك على أنه ليس هناك مجرم بالولادة أو بالفطرة، وإنما السلوك الانحرافي يكتسب من خلال التربية والتعلم والتقليد، كما يستند المفهوم الإسلامي للانحراف والجريمة إلى حقيقة أن هذا السلوك هو خروج على الفطرة السليمة والمألوف من السلوك الإنساني السوي، أي أن الجريمة سلوك شاذ (المشهداني، عبد الرازق ٢٠٠٥:١٥٠).

كما يذهب التفسير الإسلامي للانحراف والجريمة إلى أن العقل الإنساني - ويقصد به هنا النفس- هو مخزن الطاقات والدوافع التي تشايع الخير أو الشر. والعقل دائما في حاجة للتهذيب حتى يحقق السمو الأخلاقي والنقاء. وهم يؤمنون أيضا بأن الله قد أمد الإنسان بالعقل وحرية الاختيار ليمكنه من أن يميز بين الخير والشر، ولذلك فأيا ما يفعله الإنسان فإنه يفعله بكامل إرادته (الكيلاني ١٩٩١).

واستمد العلماء المسلمون هذه الأفكار من آي الذكر الحكيم في سورة الشمس:

﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ۝١٠ ﴾.

وهكذا طبقا لهذه الآيات الكريمة، فإن الإنسان له طبيعة مزدوجة، ويمكنه أن يختار بين أن يكون خيِّرا أو أن يتجه نحو الشر. وهم يؤمنون بأن الإنسان يملك

القدرة على أن يلتزم بالقيم الاجتماعية التي تقيد رغباته وجشعه وأن يسمو بنفسه، حيث إن النفس قابلة للتعلم والتهذيب، وبذلك يمكن أن يتحقق السلم الداخلي والخارجي في إطار من الإيمان. فالإسلام يبين طبيعة الإنسان التي تمكنه من أن يتكيف مع البيئة المحيطة لأنه مسئول عن الاختيار الحر وقادر عليه. إن تحقيق التكيف الاجتماعي ضروري لمقاومة الموبقات السلوكية والأخلاقية التي يرفضها الإسلام، مثل الحسد والضغينة والعدوان. كذلك يدعو الإسلام أفراد المجتمع إلى العمل لصالح الجماعة الاجتماعية الأكبر. وهو لا يفترض أن يكون تكيف الفرد في المجتمع آليا، وإنما يكون نابعا من إيمان الفرد بتشديد الإسلام على الفضيلة، وكبح توجهاته الخاطئة نحو نفسه والآخرين. وهنا يمكننا القول بأن نزوات ورغبات الفرد ما هي إلا أعراض مرضية، تحتاج إلى صقل وتهذيب حاجات الفرد وتنظيمها وفقا لمرضاة الله سبحانه وتعالى، وبذلك تسمو النفس وينعم الفرد بالصحة النفسية (الكيلاني ١٩٩١).

ويقول اللواء عبد الرزاق المشهداني (٢٠٠٥:٥١): إن الباحثين في علم الإجرام يرون أن تفسير الإسلام لأسباب الانحراف والجريمة لا يقتصر على عامل واحد، وإنما يعزوه إلى جملة من الأسباب والعوامل. فالإسلام قد وضع مبادئ واضحة وثابتة لتفسير السلوك الانحرافي والإجرامي متقدما بذلك بأكثر من عشرة قرون على نظريات التفسير التكاملي للظاهرة، كما سنبين فيما يلي.

خامسا: المنظور التكاملي لتفسير الانحراف والجريمة

إن تعقد ظاهرة السلوك الانحرافي والإجرامي وتعدد العوامل المسببة لحدوثها جعل من الصعوبة بمكان الأخذ بالنظريات الأحادية الجانب لتفسير السلوك الانحرافي، الذاتية منها والاجتماعية، وذلك لما شابها من أخطاء، من حيث التركيز على جانب من الظاهرة وإغفال الجوانب الأخرى. ولتفادي هذا القصور في هذين المنظورين لتفسير السلوك الانحرافي، جاء الاتجاه التكاملي ليسد الفجوة في تلك التفسيرات ذاتية كانت أو اجتماعية.

ويذهب الاتجاه التكاملي إلى الجمع بين العوامل المختلفة للسلوك الانحرافي، والتي اعتمدتها تلك النظريات، ويرتكز الاتجاه التكاملي في تفسير السلوك الانحرافي والإجرامي على ثلاث مسلمات رئيسية:

١. الشمولية. بمعنى أن الجريمة لا ترتبط بالفرد أو الفاعل فقط، وإنما تتعداه لتشمل بيئته أيضا.

٢. لا يرتبط هذا الاتجاه باختصاص معين، بل يحاول الجمع بين جميع الاختصاصات التي تعالج السلوك المنحرف.

٣. يعتمد الاتجاه على تعدد العوامل، ويرفض تفسير الانحراف والجريمة في ضوء عامل واحد.

وقد حاولت نظريات الاتجاه التكاملي الربط بين العوامل الذاتية والاجتماعية والثقافية في صورتها التفاعلية الديناميكية مع الأوضاع الاجتماعية، أي في ضوء مجموعة من العوامل المتضافرة للجريمة وارتباطها بالتطور الفعلي للشخصية، مع التأكيد على الأبعاد الأساسية للعمل الإجرامي والمتمثلة في الجوانب الثقافية وما تتضمنه من قيم ومعايير ومعان، وكذلك الجوانب الاجتماعية التي تشتمل على النظم والجماعات والأوضاع والأدوار والبناء الاجتماعي، والجانب الشخصي الذي يتمثل في الدوافع والاستعداد والميول والرغبات والتطلعات والإمكانيات التي تترجم الاتجاهات وصور السلوك المختلفة، وهي بذلك تنظر للإنسان على أنه وحدة عضوية نفسية اجتماعية (المشهداني، عبد الرازق ١٥٠:٢٠٠٥).

وهنا يمكن أن نطرح تساؤلا مؤداه: كيف يمكن تفسير ظاهرة الانحراف والجريمة في ضوء الاتجاه التكاملي؟

وللإجابة على هذا التساؤل يضع كل من الدكتور عبد المجيد منصور والدكتور زكريا الشربيني (٢٠٠٣) عدة اعتبارات لتفسير هذه الظاهرة في ضوء الاتجاه التكاملي تتمثل في الآتي:

١- لا بد من التخلي عن فكرة أن الظاهرة الإجرامية يمكن تفسيرها في ضوء عامل واحد أو سبب واحد، فإن هذه الفكرة الأحادية الجانب في التفسير ستكون قاصرة عن تقديم تفسير صحيح وعلمي للظاهرة الإجرامية. إن تفسير هذه الظاهرة يجب أن يستند على فكرة تعدد العوامل. ولا تقتصر طبيعة الظاهرة الإجرامية على حالة الفرد الذاتية فقط، فرغم استحالة تجاهل الجوانب الداخلية التي تتحكم في السلوك الإجرامي للفرد وتصرفاته، لابد أيضا من الاعتراف بدور البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد وتأثيرها على سلوكه. فالفرد داخل جماعته يؤثر فيها ويتأثر بها، كما أن لهذا المحيط الاجتماعي دورا في تشكيل تكوينه النفسي.

٢- أن ظاهرة السلوك الانحرافي والإجرامي في ضوء الاتجاه التكاملي لا بد من دراستها من وجهة نظر العلوم المختلفة، كعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم البيولوجيا وعلم الأمراض النفسية والعقلية وجميع العلوم الأخرى التي تتصل بالمشكلة، كذلك يمكن أن يقوم بالدراسة أناس من مختلف التخصصات، فمثلا إذا كان الباحث الاجتماعي مهتما بالسلوك الفردي الإجرامي، من حيث تأثيره في الجماعة، فإنه يتعين على باحث في علم آخر أن يتولى الفرد ذاته وشخصيته والعوامل النفسية والداخلية التي عن طريقها يخرج السلوك إلى المحيط الخارجي.

٣- لابد من التعاون وتبادل المعرفة العلمية بين الباحث الميداني والباحث النظري، بمعنى أن يكون الباحث الميداني ملما بالنظرية العامة التي صاغها الباحث النظري، كما يجب أن يكون الأخير ملما بجميع النتائج التي توصل إليها الباحث الميداني (ص ١٠٩-١١٠).

وهكذا نرى أن الاتجاه التكاملي في تفسير ظاهرة السلوك الانحرافي والإجرامي يعتمد على مجموعة من العوامل والأسباب، ومن جوانب وتخصصات علمية عدة، ويمكن أن يقوم بها أكثر من باحث من تخصصات مختلفة.